الدلال يسأل وزير الدولة للشؤون الاقتصادية عن عدد المواطنات العازبات في سن الأربعين

وجه النائب محمد حسين الدلال سؤالا الى وزير الدولة للشؤون الاقتصادية

ونص السؤال على: اهتم الدستور الكويتي ونحن بكافة شرائح المواطنين ومن أبرز شرائح المواطنين التي تتطلب أشكال من الدعم والاهتمام والعناية شريحة المرأة العزباء أو غير المتزوجة والتي في حالات عديدة تواجهها صعوبات عملية متعلقة بالسكن وفرص العمل والتأمينات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالأحوال الشخصية، ونظراً للدور الذي تقوم به وزارة الدولة للشؤون الاقتصادية في بحث ودراسة واقتراح عدد من الخطوات التي من شأنها تحقيق التنمية ودعم صور المعيشة الأفضل للمواطنين، لذا يرجي أفادتنا بالتالي:

يرجى تزويدي بإحصائية بأعمار العازبات الذين بلغوا سن الأربعون عاماً وهم غير متزوجات من المواطنات مقسمة على حسب المحافظات مع تحديد إذا كانوا يعملون في القطاع العام أو الخاص أو متقاعدات ومؤهلاتهم الدراسية.

محمد الدلال

أكد انها مناورة رداً على مشروع القانون النيابي

خالد العتيبي لـ الوسط: الحكومة أفرغت «التقاعد المبكر» من محتواه

- الاستجوابات لا تهدف إلى التأزيم.. ولكن التشريع أهم من الرقابة
- الحكومة دائما تضع حواجز وبدائل لعرقلة أي مشروع نيابي لمصلحة المواطن
- للأسف الحكومة لم تعط المجلس الحالي أي مساحة للتشريع
- لدينا رقابة من نائب لنائب وليس من نائب لحكومة ما أضعف دور المجلس
- عدم تنفيذ قانون تجنيس الـ 4000 شخص سيكون وصمة عار على جبين الحكومة والمجلس

خالد العتيبي متحدثا للوسط

رياض عواد

أكد النائب خالد العتيبي أن الحكومة أخطأت خطأ فادحا بعرضها قانون التقاعد المبكر ليلة الجلسة ، وأرادت من النواب قراءته في 12 ساعة وهذا أمر مستحيل.

وأضاف العتيبي في لقاء مع «الوسط» أن قانون مثل هذا يمس المجتمع الكويتي بجميع شرائحه ، ويريدون من المجلس التصويت عليه فهذا القانون يحتاج منا الى دراسة مستفيضة حتى نرى ما به من إيجابيات وسلبيات قبل الموافقة عليه

وقال العتيبي أن ما حدث هو مناورة حكومية ردا على القانون الذي تم تقديمه من قبل النائب علي الدقباسي ووقع عليه خمس أعضاء وأنا كنت منهم حتى يأخذ صفة الاستعجال وتم دراسته دراسة متأنية وتفاهمنا مع الحكومة ، كذلك تم الاستعانة بشركة متخصصة لأخذ الرأي ومدى تكلفته على الدولة وكان رأي الشركة أن القانون سيكلف الدولة شيء بسيط جدا وكذلك سيعالج نسبة البطالة في الكويت

وأكد العتيبي أن الحكومة بقانونها الذي قدمته أفرغت القانون الذي تم تقديمه من محتواه ، واتت لنا بقانون آخر مغاير بالكامل ، أضرت به المواطنين مضيفا : لو بقينا على القانون الحالي لكان أحسن وأكثر افادة لهم من القانون الذي قدمته الحكومة الان وانا لم استسيغه منذ قرأت مواده، وكذلك المناورات الحكومية في الجلسة كانت تريد تمرير هذا القانون بكل ما تملكه من قوة.

وقال العتيبي أن وزير المالية جلس معي بالجلسة لمدة نصف ساعة ليعطيني حيثيات القانون محاولا اقناعي بالقانون لكن الحيثيات التي قدمها لم تقنعني وكنت من الرافضين له

ولفت الى أن هناك تعديلات قدمها بعض النواب على القانون ولكن لم أطلع عليها سأشاهد وادرس تلك التعديلات وهل قدمت للنواب أعضاء اللجنة المالية ، وما اذا كانت تخدم هذا القانون ام لا ، وسأرفض هذا القانون في حال وجدت أن التعديلات التي قدمت لن تنفع وأن التعديلات لم تكن جوهرية في صلب القانون.

وقال العتيبي أنه لابد وأن يقرأ القانون بعد التعديلات التي طرأت عليه مع دراسته ثم أبدى رأيه فيه بالموافقة أو الرفض لأننا نخاطب قانون يدفع ضريبته الشعب الكويتي كله فمن الصعب أن أبدى رأيي هكذا، فأنا أسمع فقط أن هناك تعديلات على القانون حتى التعديلات التي تم تقديمها لا أعرفها وصراحة أنا غير متفائل بالتعديلات الحكومية وهناك سوابق كثيرة من الحكومة.

وأكد العتيبي أن الحكومة قدمت هذا القانون للتغطية على القانون التي تم تقديمه ووافق عليه 43 نائبا ، والمفروض أن يعرض مرة أخرى ويتم التصويت عليه مرة أخرى، الحكومة تقوم بإشغال المجلس واللعب على عامل الوقت ، وتلك مناورة من مناورات الحكومة ، فهي دائما تضع حواجز وبدائل لعرقلة أي مشروع نيابي قدم لمصلحة المواطن

الاستجوابات والتأزيم

وعن الاستجوابات التي يتحدث عنها النواب في الفترة الأخيرة قال النائب خالد العتيبي أن دور النائب دور تشريعي ورقابي وهذان المحوران يمثلان طبيعة عمل النائب في مجلس الامة ، متى ما أخفق في جانب من الجوانب شيء طبيعي سيذهب الى المحور الاخر، مضيفا أن الجانب التشريعي في مجلس الامة الحالي للأسف لم يقدم شيء والسبب الحكومة وليس النواب ، وخلال جلسة الرد على الخطاب الاميري في الجلسة الأخيرة ، قلت النواب قدموا 850 اقتراحا بقانون ، كما قدموا 1600 اقتراح برغبة ، ناهيك عن الأسئلة لم ينجز منها الا ما يعادل 2% (اثنان في المائة فقط) من الاقتراحات بقوانين واقتراحات برغبة نسبة ضعيفة جدا خلال عامين فلم يتم انجاز أي تشريع يخدم المواطن، فمن الطبيعي أن اتجه أنا كنائب عندما أرى العراقيل من الحكومة وتحاول دائما أن تخلق الحواجز والعراقيل أمام أي مشروع يقدمه أعضاء مجلس الامة فمن الطبيعي أن اتجه إلى المحور الرقابي الاستجوابات والاستجوابات ليس المقصود بها التأزيم ، وللعلم نحن نمد أيدينا للحكومة للتعاون ولكن الطرف الاخر لم يعطينا مساحة للتشريع .

وقال العتيبي دورنا الرئيسي هو التشريع وأنا عندي الدور التشريعي الأهم لان هو الذي ينفع المواطن والبلد أكثر من الدور الرقابي مبينا أن ، الاستجواب لم ينفع المواطن انما ما ينفعه هو القانون الذي يلبي احتياجاته واهتماماته، وعدم التعاون من الحكومة شيء طبيعي ، أؤزم الموقف مع الحكومة حتى أوجعها واحيانا تكون ورقة ضغط على الحكومة لتمرير بعض القوانين التي أريدها

الخلافات النيابية

أكد العتيبي ان الخلافات بين النواب في المجلس تضعف دوره، وقلت هذا الكلام في ردي على الخطاب الاميري الأخير وقلت أن مربط الفرس هو في الخلاف النيابي حيث هناك رقابة من نائب لنائب وليس من نائب لحكومة هذا الخلاف أضعف دور المجلس، وخلق فجوة بين النواب ، كما أثرت الخلافات على التنسيق بين النواب حتى أصبح شبه معدوم وسيؤثر على سير العمل في البرلمان.

التجنيس

وعن التجنيس قال النائب خالد العتيبي تم إقرار قانون يجنس 4000 الاف شخص من فئة اللبدون ولم ينفذ هذا القانون وعدم تنفيذه سيكون وصمة عار على جبين الحكومة والمجلس ، واننا كدولة مؤسسات ننادي باحترام القانون وتطبيقه فهل يتم صدور قانون بموافقة السلطتين التشريعية والتنفيذية ولا يتم اقراره، والسبب يقولون الكشوف لم تجهز إلى الان وهذه أعزار ما يقبلها عقل ، وهذا ما يحدث كل سنة يتم تجديد نفس القرار بتاريخ جديد والان نحن بصدد أن يقدم بعض النواب القانون الذي تم تقديمه عام 2018 ليأخذ تاريخا جديدا في 2019.

وقال أن المشكلة ليست في تقديم القانون وانما المشكلة في النية في انهاء هذه المشكلة والتي أعتبرها مشكلة تكبر يوما بعد يوم مثل كرة الثلج ، وأقول دائما من يحق له الجنسية يأخذها ومن لا يحق له فلا يأخذها لان الجنسية الكويتية ليست هبة أو هدية تمنح لأي أحد.

وضعت التقاعد المبكر على جدول أعمال الأسبوع المقبل

خورشيد: اللجنة المالية أرجأت البت في قانون التأمين

صلاح خورشيد

بحثت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية مشروع قانون التأمين المقدم من قبل الحكومة مرجئةً البت فيه لحين التوافق حول تبعية قانون إلى احد الجهات الحكومية القائمة كهيئة أسواق المال أو البنك المركزي عوضا عن إنشاء هئية مستقلة له .

وقال رئيس اللجنة النائب صلاح خورشيد في تصريح صحفي عقب إجتماع اللجنة يوم أمس بحضور وزير التجارة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان أن أعضاء اللجنة تحفظوا على انشاء مزيد من هيئة وكان هناك وجهات نظر مختلفة حول استقلالية التأمين عن وزارة التجارة ،لافتا الى ان هناك افكار لضم التأمين لهيئة اسواق المال او البنك المركزي وعلى ضوء ذلك سيتم الاستماع لرأي هذه الجهات بشأن القانون .

واوضح خورشيد ان هناك مليون و800 الف ممن يحملون الوثائق التأمينية وحجم الأموال المستثمرة فيه تبلغ 12 مليار دينار وهذا رقم ضخم جداً ،مبينا ان لذلك هذا القانون يحتاج لمزيد من الدراسة .

وتوقع خورشيد إنجاز هذا القانون خلال إجتماع الاسبوع المقبل وكذلك قانون التقاعد المبكر على ان يدرج الاخير على جدول اعمال الجلسة المقبلة .

اقترح زيادة المعاشات 50 ديناراً كل عامين

الظفيري يسأل الروضان عن أسباب عدم خضوع هيئة أسواق المال لجهاز المراقبين الماليين

وجه النائب ثامر سعد الظفيري سئوالا الى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات جاء فيه:

أُنشئت هيئة أسواق المال بالقانون رقم (7) لسنة 2010، بهدف تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والشفافية، وتنمية أسواق المال وتنويع وتطوير أدواتها الاستثمارية وتوعية الجمهور بهذا النشاط والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية، وتوفير حماية للمتعاملين فيه، وتقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها، وتطبيق سياسة الإفصاح الكامل وبما يمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية، والعمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية كهيئة عامة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية ويشرف عليها وزير التجارة والصناعة. وصدر القانون رقم (18) لسنة 2017 بربط ميزانية هيئة أسواق المال للسنة المالية 2018/2017.

وحيث ورد في تقرير ديوان المحاسبة (الجزء الثالث) عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات المستقلة وحساباتها الختامية (هيئة أسواق المال) للسنة المالية 2018/2017، مقروناً ببيان الملاحظات والمخالفات التي كشفها الديوان ومن ضمنها ما أفادت به هيئة أسواق المال في كتابها الموجه إلى رئيس إدارة الفتوى والتشريع بتاريخ 22 / 11 / 2017 بعدم خضوعها لجهاز المراقبين الماليين مع قيام المراقب المالي المعين من قبل الهيئة باختصاصات وأعمال الجهاز.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

ما الأساس القانوني الذي استندت إليه هيئة أسواق المال بعدم خضوعها لجهاز المراقبين الماليين رغم صدور كتاب من إدارة الفتوى والتشريع يؤكد خضوعها لرقابة الجهاز؟

لماذا لم تستجيب الهيئة لرأي إدارة الفتوى والتشريع وملاحظة ديوان المحاسبة اللذان يأكدان خضوع الهيئة لرقابة جهاز المراقبين الماليين في تقريرين سنويين؟

ما الرأي القانوني الحاسم في خضوع هيئة أسواق المال لجهاز

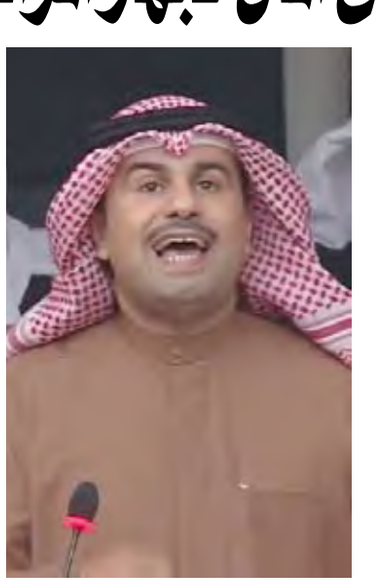

ثامر الظفيري

المراقبين الماليين من عدمه؟ وهل تملك الهيئة إعفاء نفسها من أحكام قانون انشاء الجهاز؟

كما تقدم النائب ثامر الظفيري بإقتراح بقانون المرفق بتعديل الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم (25) لسنة 2001 م بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية برجاء التفضل بعرضه على مجلس الامة

ونصت المذكرة الايضاحية على تعديل الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم (25) لسنة 2001م بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية

بعد الاطلاع على الدستور، وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له، وعلى القانون رقم (25) لسنة 2001 بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية، وافق مجلس الأمة على القانون الأتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

«المادة الأولى»: يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم (25) لسنة 2001 المشار إليه النص الآتي:

« تزاد المعاشات التقاعدية المستحقة في تاريخ العمل بهذا القانون كل سنتين بواقع (50 د.ك) شهرياً، وتتحمل الخزانة العامة الأعباء المالية المترتبة على ذلك».

«المادة الثانية»: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على تعديل الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم (25) لسنة 2001م بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية وزيادة المعاشات التقاعدية

صدر القانون رقم (25) لسنة 2001 بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية، إذا نصت المادة (9) منه علة زيادة المعاشات التقاعدية كل ثلاث سنوات اعتباراً من أول الشهر التالي لسريان ذلك القانون بواقع (20) دينار شهرياً.

ثم عدلت المادة ذاتها بموجب المادة (11) من القانون رقم (9) لسنة 2011 بشأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 2001 بتعديل بعض أحكام قانون التأمين التكميلي، والقانون رقم (25) لسنة 2001 بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية، وذلك بزيادة المعاشات التقاعدية بواقع ثلاثين دينار شهرياً كل ثلاث سنوات.

رغم هذه التعديلات التي سعت لتحسين المعاش التقاعدي وزيادته، إلا أنها لم تستطع مواكبة التصاعد المضطرد في مستويات المعيشة وتكلفة الخدمات وجنون الأسعار، الأمر الذي اقتضى التقدم بهذا الاقتراح بالقانون الحالي، ليستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم (25) لسنة 2001 المشار إليه « تزاد المعاشات التقاعدية المستحقة في تاريخ العمل بهذا القانون كل سنتين بواقع (50 د.ك) شهرياً» وبموجب هذا التعديل المنصوص عليه في المادة الأولى من الاقتراح بقانون بحيث تكون خمسين دينار عوضاً عن ثلاثين وذلك مرة كل سنتين.

الطبطبائي يسأل وزير التجارة عن القياديين ملاك التراخيص التجارية

عمر الطبطبائي

وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان، عن عدد القياديين الحاليين وأقاربهم من الدرجة الأولى المالكين تراخيص تجارية.

وطلب النائب في سؤاله إفادته وتزويده بالآتي:

1 – عدد القياديين الحاليين وأقاربهم من الدرجة الأولى المالكين تراخيص تجارية.

2 – عدد القياديين الحاليين الحاصلين على حيازات زراعية وأعضاء مجلس إدارة الشركات المؤسسة منهم أو من أقاربهم من الدرجة الأولى.

3 – عدد القياديين الحاليين المقدمة بحقهم شكاوى انتفاع وتضارب مصالح في الأعوام الثمانية السابقة.

4 – هل خاطبت وزارة الداخلية الوزارة بشأن ارتكاب أحد القياديين الحاليين لجريمة تزوير تراخيص تجارية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بنسخة من الخطاب.

5 – هل لدى أحد القياديين أو أقاربهم من الدرجة الأولى شراكات بشركات مع أحد المشتبه بحيازاتهم الزراعية وتراخيصهم التجارية؟